

دراسة تحليلية لواقع المدرسة المجتمعية وطرق تفعيلها

سليمان بن سعود بن يونس الجابري* يوسف بن سالم بن زاهر المحذوري* صبري بن سالم بن محمد السليبي*

الملخص. هدفت الدراسة الحالية إلى التطرق إلى مفهوم المدرسة المجتمعية من خلال القيام بدراسة تحليلية للبنود والمجالات التي يمكن لمدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12) أن تبرز من خلالها هذا المفهوم وفق مجموعة من المؤشرات المتحقق توافرها في المدرسة. استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي. حيث تم تطوير استبانة تحتوي على مجالات المدرسة المجتمعية كما تم تعريفها من قبل المختصين في وزارة التربية والتعليم، بعد ذلك تم صياغة وتطوير مؤشرات تحقق هذه المجالات في واقع المدرسة. وشملت عينة الدراسة (48) فرد وهم يمثلون جميع العاملين في مدرسة جابر بن زيد. وقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية إلى إن المجالات والمؤشرات لمفهوم المدرسة المجتمعية تتحقق في مدرسة جابر بن زيد. وأوصت الدراسة بتوجيه المسؤولين بقسم تطوير الأداء المدرسي على ضرورة الاستفادة من المؤشرات والمجالات التي توصلت إليها الدراسة للوصول إلى مفهوم واضح ومحدد للمدرسة المجتمعية، والعمل على تفعيل المدرسة المجتمعية والشراكة مع المجتمع بتقديم ورش عمل وندوات لتتكامل الجهود وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المدرسة المجتمعية، الأداء المدرسي، الشراكة المجتمعية.

* المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة مسقط، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان.

دراسة تحليلية لواقع المدرسة المجتمعية وطرق تفعيلها

1. المقدمة

يعتبر التواصل بين المدرسة والمجتمع أحد أهم البنود التي تهتم بها المؤسسات التعليمية، ويأتي هذا الاهتمام نتيجة الإيمان التام بأن المدرسة مؤسسة داخل المجتمع الواحد والذي لا يقتصر دورها على العملية التدريسية فقط، فهي كغيرها من مؤسسات المجتمع الواحد المتعددة العلاقات والأدوار، ومن ذلك اتجهت العديد من الأنظمة التربوية إلى إعادة التعريف والتأطير لدور المدرسة المجتمعي.

إن العملية التربوية بكل أبعادها معادلة متفاعلة العناصر تتقاسم أدوارها أطراف عدة أهمها الأسرة والبيت والمجتمع بحيث تتعاون جميعها في تأدية هذه الرسالة على خير وجه للوصول إلى النتائج المرجوة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توثيق الصلات بين المجتمع والمدرسة، فالتعليم قضية مجتمعية لا بد أن يشارك فيها جميع الأطراف (الأسرة والمدرسة وجميع أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة)، وفي هذا الإطار أصبح العبء كبيرا على المدرسة كمؤسسة اجتماعية، ولكي تكون ذات رؤية واضحة ومرنة تطلب منها القيام بأدوار جديدة تنعي التقليدية المتمثلة في تعليم الأبناء العلوم والمعارف فقط، إلى أدوار الشراكة المجتمعية تحت إطار مفهوم المدرسة المجتمعية.

إن المدرسة المجتمعية كمفهوم في إطاره العام يعبر عن ممارسة من أجل تطوير المحيط، وتبادل المنافع المشتركة، وتبرز هذه الممارسة في هذا المفهوم من خلال استفادة المدرسة من طاقات وخبرات وقدرات وإمكانات المجتمع المادية والبشرية والفنية في عملياتها المدرسية والتعليمية والتربوية [1].

تتسم العلاقة بين المدرسة والمجتمع بالتعقيد، ويشهد هذا التعقيد كلما تقدم المجتمع وتطور، ويتضح ذلك جليا من خلال تطور المجتمع البشري، حيث بدأ المجتمع ساذجا ثم أخذ يتعقد فبدأ بمجتمع الأطفال السهل في دور الحضانه ورياض الأطفال، وأخذ يتطور الى أن وصل مجتمع الجامعة والتكنولوجيا.

وكما ذكر نضال حيدر [3] لقد كان المجتمع في الماضي ينظر الى المدرسة على أنها مؤسسة تعليمية تتولى فقط تربية أبنائه، وذلك من خلال تلقينهم مقررات دراسية، ولم تكن هناك مسؤوليات ملقاة على عاتق المدرسة تجاه المجتمع المحلي.

ومع التطورات العلمية الهائلة التي شهدتها النصف الثاني من القرن العشرين، أوصت العديد من المؤتمرات التربوية بضرورة التعاون بين المدرسة والمجتمع؛ لما في ذلك من أهمية بالغة في تحقيق مصالح مشتركة، فعلى سبيل المثال أصبحت المدرسة بجميع مرافقها وإمكاناتها في خدمة المجتمع المحلي، كاستخدام مرافقها لإقامة الحفلات والمهرجانات المجتمعية، فهي تؤدي دورا أساسيا في استمرار ثقافة المجتمع ودوامه، من خلال مساعدة الأفراد على تمثيل قيم المجتمع واهتماماته واتجاهاته، وتدريبهم على أساليب السلوك التي يرتضيها المجتمع في المواقف والمناسبات الاجتماعية المختلفة ضحاوي [4]، وأيضا لا ننسى الأهمية والدور الكبير للمدرسة في تزويد المجتمع بأناس مدربين للعمل على إصلاحه والرفع من شأنه، وكل هذا لا يأتي إلا من خلال واقع تعاوني حقيقي بين المدرسة والمجتمع.

إن تحديد مجالات التعاون بين المدرسة والمجتمع يقوم على فهمنا للمجتمع الذي نعيش فيه من خلال تحديد أبرز القطاعات (الأمنية، الصحية، الأكاديمية، التنموية، الاقتصادية، الرياضية، البيئية، الثقافية، الاجتماعية) الفاعلة في المجتمع، والتي تؤثر بدورها في علاقات التواصل، وإحداث تغيرات إيجابية تنمو بمفهوم المدرسة المجتمعية، ولعل من إبراز المجالات التي سوف يخوض فيها واقع المدرسة المجتمعية، سيكون مبني على أساس التعاون والتكامل بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة، سعيا إلى تحقيق مصالح مشتركة تساعد في الرقي بالعملية التعليمية، وبناء المجتمع البناء الصحيح.

من منطلق الشراكة مع المدرسة ينتظر من مؤسسات المجتمع أن تعي الدور الملموس للمدرسة، وتزويدها بالمتطلبات المادية، والمعنوية اللازمة لتطوير العملية التعليمية تحت راية شعارها الشراكة بين المدرسة والمجتمع، ولأجل تفعيل مفهوم المدرسة المجتمعية، هناك العديد من الآليات التي تسهم في إبراز هذا المفهوم متمثلة في التنظيمات التي تربط المدرسة بالمجتمع وذلك من خلال مجلس الآباء والمعلمين، ومجلس إدارة المدرسة والنشاط المدرسي وغيرها الكثير من التنظيمات التربوية التعليمية والتنظيمات المجتمعية الأخرى بمختلف المجالات والتخصصات.

2. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في عدم توفر تعريف واضح لمفهوم المدرسة المجتمعية لدى إدارة مدرسة جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12)، ونتيجة لذلك فإنه لا يوجد مؤشرات واضحة تعمل على تتبع الأداء في هذا الجانب والحكم على مدى نجاح وتطور دور المدرسة.

إن التطور الكبير لمفاهيم التربية والتعليم في عصرنا الحالي قد أحدث تغييرا في المفاهيم التي كانت سائدة، بعد أن كانت المدرسة القديمة لا تهتم إلا بالدراسة النظرية، وحشو أدمغة التلاميذ بما تتضمنه المناهج والكتب الدراسية لكي يؤديوا الامتحانات بها، أصبحت التربية الحديثة تركز على أن يصبح النظام في المدرسة ممثلا للحياة الاجتماعية، كما أصبح النظر الى دور المدرسة في المجتمع هو النظر الى الثقافة بعنواها الواسع، وقد تطلب ذلك إعادة بناء المدرسة، بحيث تستطيع أن تلعب هذا الدور العظيم والخطير في بناء المجتمع، ومواكبة التغيرات الاجتماعية الكبيرة. ولذلك تأتي الدراسة الحالية للبحث في مفهوم المدرسة المجتمعية بما يتناسب وطبيعة أدوار مدرسة الإمام جابر بن زيد مع التركيز على تطوير مؤشرات للحكم على توافر وتطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية.

أ. أسئلة الدراسة

1- ما هي بنود ومجالات المدرسة المجتمعية في مدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12)؟

2- ما هو مستوى توفر وتحقق مؤشرات بنود المدرسة المجتمعية في مدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12)؟

ب. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية في كونها تقدم تعريفا واضحا لمفهوم المدرسة المجتمعية مع تطوير مؤشرات لقياس مدى توفر بنود هذا المفهوم، والتي

اهتمت الأدبيات بتعريف مفهوم المدرسة المجتمعية، وسوف يتعرض البحث الحالي لبعض من هذه التعريفات التي تعرضت لهذا المفهوم بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. فالتربية في خدمة المجتمع هي عملية مستمرة تستخدم المصادر المتوفرة في المجتمع كقاعدة أساسية للخدمات وتحسين مجريات البيئة التربوية المدرسية و تضع في عين الاعتبار الاهتمامات الإنسانية [6].

ويعرفها شوموي وذكر المشار إليه في الخطاب [6] بأنها العلاقات التربوية والاجتماعية والاقتصادية بين الأسرة والمجتمع، بحيث تكون العلاقات قوية، ومناسبة لكي تساهم في خدمة مجتمعها المعاصر ويتم خلال ذلك تقديم البرامج وحشد الإسكانات والمصادر المتاحة من أجل التعليم والتدريب وتقديم المساعدة لأفراد المجتمع المحلي، والمساهمة في تحسين البيئة المحلية. إن مبدأ الشراكة للنهوض بالمجتمع المدرسي يتطلب توفر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق مفهوم المدرسة المجتمعية.

ويعرفها دكر ورومى المشار إليه الخطاب [6]، بأنها: التربية التي يتم فيها إشراك البيت والمدرسة والمجتمع، فيعملوا معا في إطار ديمقراطي شامل، لتقديم الخدمات المطلوبة للمجتمع المحلي والتعرف على العلاقات التي تربط بينها، من أجل حل المشكلات وتحسين الجهود المشتركة وتوسيع فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع المحلي.

وأما التعريفات التي تناولت مفهوم المدرسة المجتمعية بشكل مباشر هي كالتالي:

يصف رتجرز المشار إليه في الخطاب [6] المدرسة المجتمعية (community school)، بأنها المدرسة التي تقدم خدمة منطقة جغرافية صغيرة، بحيث يتم إشراك الأبناء والآباء والأمهات، في برامج تخدم المجتمع المحلي مثل برامج تعليم الكبار، والبرامج الترفيهية، أو برامج تناسب حاجات ورغبات أفراد المجتمع المحلي حيث يتم تنفيذ هذه البرامج الترفيهية في المدرسة ومرافقها. لعل هذا المفهوم يأخذ طابع العلاقة بين المدرسة والمجتمع بمفهومها البسيط الذي يمكن لأي فرد أن يفهمه، ولكن الآن أصبح لهذا المفهوم بعد نظر كبير في تحديد العلاقات بين المدرسة والمجتمع.

وذكر درايقوس المشار إليه في نصر [7]، أن مصطلح المدرسة المجتمعية يشتمل على مفاهيم منتقاة من ميادين متنوعة تتناول تنمية الشباب ومنع المخاطرة، ورفاهية الأسرة وتحسين المجتمع وترفيه التعليم، ويعتبر هذا المصطلح أيضا وصفا للمدرسة التي تفتح أبوابها معظم الوقت وتقدم الخدمات الصحية والاجتماعية للأسرة والأطفال وذلك بالتعاون مع الوكالات التي تعمل في خدمة المجتمع. أما المدرسة المجتمعية حسب ما ورد في التقرير الذي أعد حول اللقاء السنوي العاشر لقادة العمل التربوي (2003) فهي التي "تتبنى الإنتاج على المؤسسات المجتمعية من خلال علاقة تشاركية داعمة للطرفين"

وقد عبر جرجس المشار إليه في الغانم [8]، عن مفهوم التعليم المجتمعي بأنه "الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسن جودة التعليم والتي تنفذ من خلال شراكة فعالة وإيجابية من المجتمع ومؤسساته لتضمن استمرارية هذه الأنشطة وتظافر الجهود الأهلية مع الحكومية لتقديم

بدورها سوف تساهم في تأسيس قاعدة بيانات يمكن أن تستخدم في التخطيط والتطوير وقياس مدى تأثيرها على الجوانب الأخرى في التعليم مثل: 1- الكشف عن العلاقة الحيوية بين مؤسسات التعليم والمجتمع وهذا من شأنه أن يخلق البيئة التربوية الصالحة لنمو التلاميذ نموا متكاملًا، من خلال التعرف على سبل تطور الشراكة.

2- إنها تلقي الضوء على واقع المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية من أجل التوصل إلى الأساليب والممارسات الفعلية التي من شأنها تفعيل المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية.

3- هذه الدراسة سوف تساهم في تحسين دور التعليم بتفعيل دور المدرسة والمجتمع العماني تجاه بعضهم البعض في العمليات التعليمية.

4- هذه الدراسة سوف تزيد من إحساس المواطن العماني ومؤسسات المجتمع الأخرى بأهمية المشاركة المجتمعية في قطاع التعليم والتربية.

5- هذه الدراسة سوف تساهم في إيجاد طرق وسبل وتقنيات أكثر تطورا لربط الشراكة وتدعيمها وتقويمها وإخراجها من حالة الضعف التي هي عليه الآن.

6- سوف تخدم الجهات المعنية بالتربية في اقتراح أساليب أكثر تطورا لتفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع.

د. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الإجرائية إلى التعرف على مفهوم واضح المعالم للمدرسة المجتمعية، من خلال البحث عن البنود والمجالات التي يمكن لمدرسة الإمام جابر بن زيد أن تبرز من خلالها هذا المفهوم وفق مجموعة من المؤشرات سوف نسعى في بحثنا هذا إلى التعرف على إمكانية توافرها، ولكي تكون أيضا خارطة طريق وتعريف لبقية المدارس والمؤسسات التعليمية بسبل التواصل مع المجتمع ومؤسساته المختلفة، وما هي البرامج التي يمكن أن يتم من خلالها التواصل والسمو بمفهوم المدرسة المجتمعية.

هـ. حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على الإداريين، والمعلمين، وأولياء الأمور بمدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12) في محافظة مسقط، ومؤسسات المجتمع المختلفة في محافظة مسقط، حيث جرى تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2017/2018م.

و. مصطلحات الدراسة

المجتمع: هو تلك المنطقة التي تتواجد فيها المدرسة ويمكن أن يكون حي سكني في مدينة كبيرة أو قرية من القرى تضم الأسر والوحدات الاجتماعية المتفاعلة فيما بينها، والمعتمدة على بعضها البعض لإشباع حاجاتها اليومية [5].

المدرسة: هي المؤسسة التعليمية التي تقدم الخدمات التعليمية للدارسين فيها.

المدرسة المجتمعية: هي المؤسسة التعليمية التي تقدم خدمات متكاملة للسكان المحيط بها، والتي تتبنى مبدأ تحطيم الأسوار بين المدرسة والمجتمع وتسعى إلى إقامة علاقات وطيدة بين المجتمع المحلي بكل أطيافه ومؤسساته. وهي مؤسسة تعليمية تمثل جزء من منظومة اجتماعية كبرى في المجتمع، وترتبط بعلاقات وطيدة مع كافة الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمع هي مجموعة من الشراكات بين المدرسة والموارد المجتمعية الأخرى بمختلف أنواعها وأشكالها [5].

وتوفير لكوادر إدارية جادة متخصصة، وإيجاد نظام يحقق خدمات متميزة للمعنيين بالمسألة التعليمية سواء الطالب أو المدرس أو المدير، وهذه المبادرة تنصدر حالياً اهتمامات الأجهزة التنفيذية، بعد أن أقر مجلس الوزراء أخيراً توزيع المسؤوليات والمستويات الإدارية.

فالمشاركة المجتمعية فضلاً عن كونها من أبرز صور التعبير عن الديمقراطية في مجال التعليم، فإنها تعد من أهم الآليات لتزويد المخططين التربويين ورأسي السياسات وصانعي القرارات التربوية بمعلومات هامة تساعد على نجاح خطط التطوير في تحقيق أهدافها، وتعتبر المشاركة مبدأ تنموي وعمل سياسي حيث تكمن أهميته من كونه أحد المرتكزات التي تنمي الاحساس العميق بأن لا نستطيع أن نقوم بتنمية الشعب دون إسهام من الشعب نفسه وإنما تقوم على الشعب كلة، ولذا تتضح أهمية المشاركة من خلال ما يلي:

1) إن ارتباط المدرسة الحديثة كمجتمع محدود بالمجتمع الكبير أصبحت ضرورة للعديد من الأسباب نذكر منها:

أ- تعد المدرسة أداة المجتمع في تنشئة الأبناء، بما يتلاءم مع قيمة واحتياجاته، فالتعليم عملية تغير للأفراد والمجتمع، كما أن المدرسة تنظم يعمل على إعداد الطلاب لمواجهة احتياجاتهم من جهة ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى، ولذلك فالتعليم الذي يفقد النظرة المجتمعية يجعل المدرسة منعزلة عن المجتمع.

ب- أصبحت مشكلات الطلاب أكثر من أي وقت مضى تعبر عن انعكاسات لقضايا مجتمعية مما يتطلب اتصالاً وثيقاً بين المدرسة والمجتمع لمواجهة هذه المشكلات.

ومن ناحية أخرى فإن المشاركة وجهود الدعم الذاتي تمثلان أحد المرتكزات الأساسية لكافة التوجهات، والاستراتيجيات التنموية الفعالة، وتزداد الحاجة إلى المشاركة كدافع للتنمية في الدول المختلفة التي تسعى لتعويض مسافة التخلف بينها وبين المجتمعات المتقدمة، بل إن التنمية ذاتها ليست سوى عملية حفز الناس على المشاركة في تحقيق هدف عام، ولذلك ذهبت هيئة الأمم المتحدة في سنة (1955) إلى أن تنمية المجتمع، هي العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابياً في هذه العملية، وتصبح هذه المشاركة ضرورة تنموية أساسية في العملية التعليمية.

عوامل تنمية المشاركة المجتمعية:

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على المشاركة المجتمعية في التعليم منها الفهم الجيد للتعليم، ومعدل الدخل لدى الأسرة، وتاريخ التعبئة الاجتماعية ووجود الجماعات المنظمة والقيادة في المجتمع، والمشاركة التعليمية التي تتخطى المشاركات المالية، وأساليب الدعم الخارجية وكذلك أساليب التنمية في المجتمع، ونماذج الدور في المجتمع التي تكتسب مكانتها الاجتماعية من التعليم، والمشاركة المجتمعية في كل مرحلة من عملية صنع القرار، ومساعدة الحكومة التي تنظم وتحدد رسوم المدرسة، والنتائج الجيدة التي يحققها الطلاب عن طريق تكملة دراستهم، والاتصال بين وزارة التعليم والمجتمعات، وبين أعضاء هيئة التدريس وأعضاء المجتمع، وعلى الجانب الآخر قد توجد بعض العوائق التي قد تقف حائلاً دون المشاركة المجتمعية ومنها الفقر والامية، وقلة الوظائف للخريجين وعدم المعرفة بالتعلم الحر [8].

تدخلات ومساهمات عينية وغير عينية الأحداث تحسن في جودة العملية التعليمية".

وفي النهاية نود هنا كباحثين أن نبدي الرأي بتعريف بسيط لمفهوم المدرسة المجتمعية، والتي يمكن القول بأنها مؤسسة تعليمية تقدم خدمات متكاملة للسكان المحيطين بها، وتسعى إلى إقامة علاقات وطيدة مع المجتمع المحلي بكل أطرافه ومؤسسته الأمر الذي يخدم تقدم الطلبة في مجتمعهم المدرسي.

أهداف المدرسة المجتمعية

تعد المدرسة مؤسسة تربوية ومحورية في النظام التعليمي، وتقوم بأدوار كثيرة لتحقيق الشراكة مع المجتمع، وتنشئة طلابها على أساس هذه الشراكة، وفيما يلي عدد من أهداف المدرسة المجتمعية كما يراها الخطيب [6] وهي على النحو التالي:

- تحسين فعالية المدرسة ومخرجاتها من خلال الدعم المادي لها، والاستفادة من الخبرات البشرية في مؤسسات المجتمع الأخرى المحيطة بها.

- تدريب الطلاب على حيثيات سوق العمل ويكون ذلك بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المختلفة وبما يتناسب مع دراسة الطالب في الإطار العلمي أو الأدبي.

- التنمية المستمرة لجميع عاملي المدرسة بما يتوافق مع متغيرات العصر المتجددة.

- تنمية الوعي بالقضايا التربوية، من خلال التواصل الفعال مع شرائح المجتمع المختلفة وأولياء الأمور، لتقويم جميع الاعوجاجات في سلوكيات أو تعليم ابنائهم الطلاب.

- الإسهام في تنمية روح التعاون والمشاركة بين أفراد المجتمع الأسري والمجتمع المدرسي والمجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة.

- إتاحة الفرصة للطلاب للتعرف على مجتمعهم والخدمات التي يمكن أن يقدمها لهم.

الباحثين في أساس العلاقة بين المدرسة والمجتمع سوف يجدون تلقائياً الكثير من الأهداف التي يمكن أن تصاغ حول المدرسة المجتمعية وما هي التطورات التي يمكن أن تحدثها، فيما لو طبقت التطبيق الأمثل، وتحقق الفهم لدى جميع مؤسسات المجتمع حول أهمية هذا المفهوم.

أهمية المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية:

تحتاج نظم التعليم في جميع الدول إلى دعم ومساندة من الجماهير، والمجتمع المدني حتى تحقق الأهداف القومية للتعليم، ويأتي هذا الدعم عادة من أولياء الأمور في سبيل تحسين جودة تعليم أبنائهم، ومن المنظمات والمؤسسات المهنية وأجهزة الاعلام المهتمة بالتعليم، فضلاً عن باقي فئات المجتمع ممن ليس لهم أبناء في المدارس، ولكنهم يؤمنون بأهمية التعليم ودوره في المجتمع، وتعكس المشاركة المجتمعية رغبة واستعداد المجتمع في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فعالية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية، ومن ثم تتطلع الدول التي تسعى إلى إصلاح وتطوير التعليم إلى بناء علاقات المشاركة مع مؤسسات المجتمع المختلفة بجميع طوائفها وفئاتها واتجاهاتها، حتى تمام مساعدتهم ومساندتهم، فيدون مؤازرة ومساندة أفراد المجتمع لا يمكن إحداث التطور المستهدف للتعليم [6].

وتعتبر عملية تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم من المبادرات الجديدة التي تسعى وزارة التربية والتعليم لترجمتها إلى الواقع لكي تسد العديد من الثغرات التي يعاني منها المجتمع، وتمثل في نفس الوقت مورداً جديداً للتمويل،

دراسة تحليلية لواقع المدرسة المجتمعية وطرق تفعيلها

ويمكن تحديد مجموعة من العوامل التي تسهم في تنمية المشاركة المجتمعية في التعليم ومنها:

أولاً: مستوى وعي أفراد المجتمع: ارتفاع مستوى وعي أفراد المجتمع بأبعاد الظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع، وقد يكون هذا الوعي إما ذاتياً عن طريق سعي الفرد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو وعياً موجهاً عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع.

ثانياً: بحيث لا يقتصر دور الفرد على مجرد إبداء الرأي في صياغة الأهداف العامة للمجتمع، بل يجب أن يمتد هذا الدور إلى بعد عملي يسمح له بالمشاركة الجادة في وضع الأهداف موضع التنفيذ حتى لا ينشطر المجتمع إلى جزء يخطط وهو الحكومة، وجزء آخر يطالب أو ينفذ وهو الأفراد.

ثالثاً: تتوقف درجة المشاركة في الأساس على طبيعة المناخ العام السائد في المجتمع، والذي يحكم علاقات الأفراد فيما بينهم، أو بينهم وبين الحكومة. مسؤولية مؤسسات المجتمع في دعم العملية التربوية:

التربية مسئولية مجتمعية يشارك فيها كل من مؤسسات وهيئات المجتمع، لذا من الضروري أن يكون هناك تنسيق في الأدوار مع هذه المؤسسات، وذلك لضمان نجاح العملية التربوية، والتنشئة المتكاملة للأبناء، فهذا التنسيق سوف يعزز من الجهد المشترك بين المدرسة والمجتمع، فكل ما تنجزه المدرسة سوف يؤدي ثماره، وكل ما تقدمه مؤسسات المجتمع سوف يساعد في تعزيز ذلك.

إن المؤسسات المجتمعية لا يقل دورها أهمية عن دور المدرسة والأسرة، بل في بعض الأحيان لها تأثير أعظم في ظل ضعف دور الأسرة والمدرسة، فالمجتمع هو الذي يتلقى الابن ويحتضنه بعد أبوية وأسرته ومدرسته وينقل لهم عاداته ومفاهيمه وسلوكه، ونعني بالمجتمع هنا جميع مؤسسات المجتمع التي قد يتأثر بها الطالب في تعاملاته في واقع حياته اليومية مثل الملاعب والنوادي والملاهي [6].

المدرسة لبنة أساسية لخلق مجتمع فعال، ولا بد أن يتجلى ذلك من خلال وجود شراكة مجتمعية تخدم العملية التعليمية، فيستطيع الطالب فهم مؤسسات المجتمع وما تقدمه لهم من بداية واقع حياتهم المدرسية ويتطور ذلك إلى واقع حياتهم العملية فيما بعد الدراسة كفهم لهذه الشراكة.

إن المدرسة بمفردها غير قادرة على تحقيق أهدافها المنشودة، لذا فهي بحاجة ماسة للاستفادة من إمكانيات المجتمع البشرية والمادية، وتبرز هذه الإمكانيات مسؤولة المجتمع ومؤسساته في تحقيق مساعي وأهداف المدرسة لتحقيق التنشئة الفاعلة والتي تتحقق من خلال أربع معايير مهمة تتمثل في:

1. العلاقة والتواصل: الشراكة تحتاج إلى تواصل مثمر يسمح بتبادل الآراء والأفكار، والاهتمامات ووضع الأهداف والتوقعات والمتابعة المنظمة.

2. العمل التطوعي: ضرورة ملحة يجب أن يبادر بها مؤسسات المجتمع المحلي، لتغطية الفجوات التي لا يمكن للمدرسة أن تقدمها للطالب.

3. صنع القرار: لتحقيق مستويات تقدم عالية في مستويات وتنشئة الطلاب، لا بد أن يكون هناك قرارات مشتركة ومبنية على أفكار متنوعة من مؤسسات المجتمع المختلفة مع المدرسة، وذلك لضمان تحقيق الجودة الشاملة في مجال التعليم.

4. التعاون مع المدرسة: يقوم شركاء المجتمع المحلي بالتعاون مع المدرسة لتنظيم برامج خاصة مثل المعارض الصحية والبيئية والبرامج الصيفية.

الجابري والمحذوري والسليمي

2. الدراسات السابقة

من أهم الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة الحالية:

دراسة ميلر وهانت [8] حول واجبات مجالس الآباء والمعلمين وتوقعات المعنيين بها في مقاطعة لتبرج عن هذه الواجبات والمهام. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين دعم الآباء مادياً للمدرسة وبين مدى فناعة الآباء بدور المدرسة في تعليم أبنائهم. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة بين تحصيل التلاميذ وفعالية مشاركة الآباء في مجالس الآباء والمعلمين. وهذا ما يلاحظه الباحثون في الحقل التربوي، فاهتمام أولياء الأمور بمجريات البيئة المدرسية بداية من مستويات أبنائهم إلى كل ما يخدم الحرم المدرسي، يدفع الطالب إلى بذل مزيد من الجهد ليناسب مع ما يقدمه ولي أمره للمدرسة.

وتناولت دراسة نوال نصر [9] التعاون بين المعلمين وأولياء الأمور لتربية طفل الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، وتوصلت الباحثة إلى أن العلاقة بين المعلمين وأولياء الأمور ضعيفة، وأن قنوات الاتصال بينهم تكاد تكون منعدمة ولا تتعدى زيارات من القلة للاستفسار عن طلبات المعلمين لأشياء لا تمس جوهر العملية التعليمية. وهذا من الجوانب التي تضعف من مستوى الطلاب، فضعف التواصل يولد تراكم النتائج السيئة للأبناء بالمدرسة وعدم وجود تطورات واضحة وملموسة للنهوض بالعملية التربوية في مجملها.

كذلك ما ورد في دراسة Everson [10] والتي تناولت العلاقة بين المدرس والوالد وتعلم الطالب القراءة، وتوصل الباحث على أن بيئة المنزل تؤثر على التعلم في الفصل، وبالفعل فمشراكة المنزل تثمر في اكتمال أهداف المدرسة نحو طلابها.

اتضح من دراسة Sheldon [11] أن هناك علاقة بين إخفاق الأولاد وفشلهم الدراسي وبين أساليب الوالدين في تربية وتنشئة الأطفال واتجاهاتهم نحو أولادهم.

وفي دراسة نورة السبيعي وحصة صادق [12] التي أجريت حول مجالس أولياء الأمور والمعلمين ومقومات فاعليتها التربوية في المرحلة الابتدائية، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم أهداف المجلس والتي يرى أفراد العينة أنها تتحقق بدرجة كبيرة هي النهوض بالمستوى التحصيلي للتلاميذ، وتشجيع المهويين من التلاميذ ورعاية المتفوقين منهم. كما اتضح من الدراسة محدودية الأنشطة والفعاليات التي تمارس من خلال مجالس أولياء الأمور، كما اتفق أكثر من نصف أفراد العينة على وجود المشكلة التالية وبدرجة كبيرة "تخلف عدد كبير من أولياء أمور التلاميذ منخفضي التحصيل عن الحضور".

وقد قام عبد العزيز الغانم [8] بدراسة حول مجالس الآباء ودورها في مدارس التعليم العام بدولة الكويت، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن الهدف الخاص بتدعيم التعاون بين المنزل والمدرسة يتحقق بدرجة ضئيلة في كل من المدارس الابتدائية والمتوسطة الحكومية، بينما لا يتحقق في المدارس الثانوية، ويتحقق بدرجة أكبر في المدارس الخاصة. وأيضاً عدم تحقق الهدف الخاص بإشعار التلاميذ بأن أولياء أمورهم دور فيما يجري حولهم من أمور تخصهم بالمدرسة في المدارس الحكومية، وتحققه بدرجة عالية في المدارس الخاصة.

وقد قام ضحاوي [4] بدراسة تحليلية مقارنة بعنوان (أدوار المدرسة الحديثة في التفاعل مع قضايا المجتمع والبيئة المحيطة) هدفت إلى البحث

تدريب مدراء المدارس لإكسابهم المهارات اللازمة لتفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع [1].

وكما أجرت المرشدة وشطناوي [13] دراسة في الأردن هدفت إلى الكشف عن درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية من وجهة نظر مدراء المدارس الثانوية في محافظة إربد، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق المفهوم كانت مرتفعة [1].

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا القسم إجراءات الدراسة في الجانب الميداني من حيث وصف مجتمعها وعينتها والأداة المستخدمة فيها وإجراءات تطبيق الدراسة وأساليب معالجة البيانات وتحليلها إحصائياً.

عينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة (48) فرداً من العاملين في مدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12) وذلك في العام الدراسي 2017/2018م، وتمثلت عينة الدراسة في إداريين ومعلمين من مدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12) فقد بلغ عدد الإداريين (8) أفراد بالإضافة إلى المدير ونائب المدير، أما عدد المعلمين 38 معلم، وقد تم توزيع (48) استبانة تم استرجاعها جميعاً، وقد كان العدد المسترجع مستوفي العدد لإجراء التحليل الإحصائي بنسبة (100%).

جدول 1

عدد الاستبانات الموزعة لعينة مجتمع الدراسة ونسبها المئوية

النسبة المئوية	العدد	عينات مجتمع الدراسة
21	10	إداريين
79	38	المعلمين
100	48	المجموع

بعد ذلك تم تطوير مجموعة من مؤشرات الأداء لقياس مدى تحقق هذه المجالات في أرض الواقع. كما تم استخدام مدرج ليكرت الخماسي لحصر استجابات أفراد العينة حيث تدرجت الاجابات بين "معارض بشدة" و"أوافق بشدة". وخلال تطوير هذه الاستبانة تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق عرضها على (21) محكماً، من المختصين في الإدارة التعليمية والتربوية ودائرة المواطنة، حيث تم عرضها على عينة من المعلمين بمدرسة الإمام جابر بن زيد مكونة من (6) أفراد، وعينة من دكاترة جامعة السلطان قابوس مكونة من (6) أفراد، وعينة من مدراء المدارس مكونة من (6) أفراد، ومسؤولي من وزارة التربية والتعليم بدائرة المواطنة لعدد (3) من الأفراد، حيث تم الأخذ بملاحظاتهم المتعلقة بمحتوى فقرات الأداة، من حيث: الوضوح ودقة الصياغة العلمية ومدى ارتباط كل منها بالمجال المدرج ضمنه، والأخذ بالتعديلات والملاحظات التي أبدوها، وبالتالي تم تعديل الاستبانة لتشمل (42) فقرة موزعة على ستة مجالات. كما تم احتساب معامل الفا كرونباخ (جدول 2) للمجالات على حده ولجميع بنود الاستبانة ككل. ويتضح ان المجالات والاستبانة تتمتع بمعدل ثبات عالي يمكن الوثوق به.

عن الادوار التربوية والتعليمية والاجتماعية التي يمكن للمدرسة أن تقوم بها من أجل التفاعل مع قضايا المجتمع والبيئة المحيطة، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن ضعف العلاقة بين المدرسة والمجتمع يعوق المدرسة عن تحقيق رسالتها.

وقام اليوسعيدي [14] بدراسة في سلطنة عمان هدفت إلى تحسين وتطوير العلاقة بين المدرسة والمجتمع، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة أعدت لهذا الغرض. أظهرت نتائج الدراسة قلة تفعيل مجالس الآباء والمعلمين، ولتحسين العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي بينت النتائج ضرورة توافر الآليات اللازمة لتمكين مدير المدرسة من القيام بدورة في إبراز مفهوم المدرسة المجتمعية. المدرسة المجتمعية للتفعيل تتطلب مشاركة جميع الأطراف، ولعل مجالس الآباء هي الانطلاقة الأساسية للوصول إلى شركة فاعلة مع جميع تنظيمات المجتمع المحيط [1].

وقد أجرى الكعبي [15] دراسة في دولة الإمارات العربية المتحدة هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة مديري المدارس لدورهم في تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع، ولتحقيق ذلك تم استخدام استبانة مكونة من (45) فقرة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر الممارسات كانت رعاية الطلبة ومتابعتهم سلوكياً وعلمياً، وإن أقل الممارسات فيما يتعلق بتفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع كانت البرامج الثقافية. أشارت الدراسة إلى ضرورة

3. الطريقة والإجراءات

نظراً لطبيعة الدراسة والبيانات المراد الحصول عليها اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، والتعبير عنها بشكل كمي وذلك باستخدام أسلوب المسح الذي تم من خلال البحث عن مجالات المشاركة المجتمعية والتي تفيد وتخدم المجتمع المدرسي، وذلك بالعمل على سرد جميع الخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المجتمعية المنتقاة في موضوع الدراسة، واتباع أسلوب التحليل الذي تم من خلاله وضع مؤشرات الأداء التي يمكن من خلالها قياس إمكانية توافرها أو عدم توافرها للخدمة المقدمة من المدرسة للوصول إلى مفهوم واضح لها وتحديد مؤشراتها من الواقع الفعلي.

أ. أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، تم إعداد الصورة الأولية لأداة الدراسة، وهي استبانة تكونت من جزأين، الجزء الأول اشتمل على بيانات شخصية خاصة بأفراد عينة الدراسة أما الجزء الثاني من الاستبانة فقد تضمن (42) فقرة موزعة على ستة مجالات. وتم تطوير هذه المجالات عن طريق جرد جميع العمليات المدرسية التي لها علاقة بالمجتمع.

معامل الفا كرونباخ لمجالات المدرسة المجتمعية

الفا كرونباخ	عدد البنود	المجال
0.86	9	الصحة المدرسية
0.85	7	الأسرة / ولي الأمر
0.75	4	الشرطة
0.92	9	المحافظة على الأمن
0.89	7	البلدية
0.91	6	المبادرات / القطاع الخاص
0.97	42	جميع المجالات

ومعلمو مدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي واستعراض المناقشة فيما:

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

ما هي بنود ومجالات المدرسة المجتمعية في مدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة لكل مجال من مجالات الاستبانة لتحديد بنود ومجالات المدرسة المجتمعية في مدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12)، وبين الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في المجالات الستة للمدرسة المجتمعية وكذلك المجموع الكلي. كما تم تحليل جميع المجالات باستخدام اختبارات للعينات المستقلة وبين الجدول 4 اختبارات للعينات الواحدة لمجالات الدراسة.

جدول 3

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجالات المدرسة المجتمعية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
0.74	3.7	الصحة المدرسية
0.67	3.9	الأسرة / ولي الأمر
0.80	3.7	الشرطة
0.80	4.0	المحافظة على الأمن
0.85	3.8	البلدية
0.87	3.6	المبادرات / القطاع الخاص
0.69	3.8	جميع المجالات

جدول 4

اختبارات للعينات الواحدة لمجالات الدراسة

الدلالة	درجات الحرية	ت	المجال
0.00	47	6.9	الصحة المدرسية
0.00	47	9.0	الأسرة / ولي الأمر
0.00	47	6.3	الشرطة
0.00	47	8.6	المحافظة على الأمن
0.00	47	6.4	البلدية
0.00	47	4.9	المبادرات / القطاع الخاص
0.00	47	8.0	جميع المجالات

خلال بيانات الجدول رقم (3) نلاحظ أن إحصائية المتوسط الحسابي لجميع مجالات المدرسة المجتمعية مرتفع، وبالتالي هناك مرونة كبيرة في إمكانية إقامة شراكة مجتمعية من قبل المدرسة مع المؤسسات التابعة لهذه المجالات

يتضح في الجدول رقم (3) بأن المتوسطات الحسابية للمجالات الستة المتعلقة بتحديد بنود ومجالات المدرسة المجتمعية بمدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12) قد تراوحت ما بين (3.62-4.00). من

الأمن والسلامة بشكل دائم في المدرسة، فجميع الأمور الأمنية ترجع إليهم في المقام الأول؛ وهذا ما جعل إستجابة أفراد العينة لهذا المجال أعلى من مجال الشرطة التي هي أيضا تعتبر جهة أمنية مهامها أوسع وأكبر من مجال الأمن والسلامة. مجال البلديات أخذت نسبة متوسطة بين المجالات الستة والتي تمثلت في متوسط حسابي (3.8)، فهي في منتصف القيم بين 3.6 و4.0، وأيضا ليس هناك تكرار لها مع مجال آخر يحمل نفس المتوسط الحسابي.

ويوضح الجدول رقم (3) كذلك الانحراف المعياري لكل مجال من مجالات المدرسة المجتمعية، فالقيم المتحصل عليها تحمل طابع الاستقرار وعدم التشتت بتباين بسيط، ولا يوجد بينها فروقات ظاهرية تذكر فهي محصورة بين 0.67 إلى 0.87، وهذا يؤكد إمكانية توفر مؤشرات الأداء الخاصة بكل مجالات وبنود المدرسة المجتمعية المحددة في هذه الدراسة. قيم الانحرافات المعيارية للمجالات الستة تتدرج بالزيادة بشكل طفيف ومتقارب إلى أن تصل إلى قمة بسيطة (0.87) عن نقطة الإنطلاق في القيم (0.67) فالفرق بينهما قليل جدا، وبالتالي هذه القيم تأخذ طابع التدرج وعدم التشتت والعشوائية في القيم المتحصل عليها من خلال تقارب إستجابات أفراد العينة، وهذا يدل على مدى إمكانية توفر هذه المؤشرات كلا في مجاله.

ثانيا: عرض النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

ما هو مستوى توفر مؤشرات بنود المدرسة المجتمعية في مدرسة الإمام جابر بن زيد للتعليم ما بعد الأساسي (10-12)؟

من خلال بيانات الجدول رقم (5) والذي يوضح فيه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مؤشرات مجالات المدرسة المجتمعية وعددها (42) مؤشر أداء. مما يتضح أن مقدار الفقد في تعبئة الاستبانات من أفراد العينة غير موجود، وهذا يدل على الحرص والاهتمام بموضوع الدراسة، وتعاون الطاقم الإداري والتدريسي بمدرسة جابر بن زيد ودعمها للبحث والتقصي حول ما يثري الميدان التربوي وخدمة المجتمع، والجدول التالي يعرض نتائج جميع مؤشرات الأداء الخاصة بكل مجالات المدرسة المجتمعية، وحول مدى توفرها في بيئة المدرسة.

جدول 5

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات أداء مجالات المدرسة المجتمعية

رقم المؤشر	المتوسط	الانحراف	رقم المؤشر	المتوسط	الانحراف
1	3.44	0.965	22	4.23	1.016
2	4.10	0.994	23	3.58	1.108
3	3.79	1.202	24	4.21	0.988
4	3.65	1.176	25	3.98	0.911
5	3.83	0.859	26	3.85	0.967
6	4.17	1.038	27	3.94	1.080
7	3.71	1.091	28	4.06	0.909
8	3.35	1.296	29	3.75	1.194
9	3.63	0.981	30	3.85	1.271
10	3.33	1.078	31	3.46	1.288
11	4.02	0.956	32	3.23	1.153
12	4.0	0.923	33	4.04	1.010
13	4.04	0.898	34	3.90	0.928
14	3.98	0.758	35	4.29	0.944
15	3.42	0.919	36	3.83	0.930

دراسة تحليلية لواقع المدرسة المجتمعية وطرق تفعيلها

الجابري والمحدوري والسليمي

رقم المؤشر	المتوسط	الانحراف	رقم المؤشر	المتوسط	الانحراف
16	4.42	0.942	37	3.60	1.005
17	4.44	0.897	38	3.65	1.000
18	3.56	1.029	39	3.40	1.047
19	3.50	1.238	40	3.81	1.065
20	3.46	1.031	41	3.46	1.091
21	4.43	0.917	42	3.81	1.045

يوضح الجدول رقم (5) أن جميع المؤشرات تأخذ نسبة مرتفعة في متوسطها الحسابي فهي تتراوح بين 3.23 إلى 4.44، وهذا يشير إلى إمكانية توفر هذه المؤشرات بنسبة عالية في مدرسة الإمام جابر بن زيد.

أيضا تدرج الانحراف المعياري لجميع هذه المؤشرات لا تأخذ طابع التشتت والبعد والفروقات الكبيرة في القيم، بل أننا نلاحظ أن هناك تقارب كبير في القيم وهذا ما يشير إلى المستوى العالي وإمكانية توفر هذه المؤشرات وتحقيق شراكة مجتمعية مدرسية مع مؤسسات مجالات المدرسة المجتمعية.

من خلال الجدول رقم (5) نجد أن المؤشر رقم (17) في مجال الشرطة والذي يبحث عن استجابات العينة حول مدى توفر محاضرات توعوية وتثقيفية من قبل رجال الشرطة في طابور الصباح هو الأعلى والأكثر نسبة حيث يبلغ المتوسط الحسابي (4.44)، وهذا ما يعزى إلى أن إدارة المدرسة والعاملين تسعى إلى مبادرة إحياء الفعاليات المشتركة مع المجتمع المحلي ومؤسسات الدولة كمجال الشرطة وتوثق قيمتها لدى المجتمع المدرسي وتسعى للاستفادة من المتخصصين في تقديم محاضرات توعوية، إذ أن جهاز شرطة عمان السلطانية يعتبر تنظيم مجتمعي أساسي في كل عام دراسي يتعاون مع المدرسة بتقديم خدمات توعوية وورش حول مختلف القضايا المعاصرة لطلاب المدرسة في طابور الصباح. أيضا ما تم ملاحظته في الجدول رقم (5) أن الإستجابة لدى مؤشر الأداء رقم (21)، يحمل متوسط حسابي كبير (4.43) يأتي في تدرجه ثانيا من بعد مؤشر الأداء الأعلى الذي تم مناقشته أعلاه، وينص المؤشر رقم (21) في مجال المحافظة على الأمن على مدى توفر أفراد من رجال الأمن والسلامة أو حراس المدرسة بشكل مستمر للحفاظ على أمنها وسلامتها في المبنى المدرسي، ولعل طابع التميز كدرجة عالية في متوسطها الحسابي (4.43) يأتي من كون أن رجال الأمن والسلامة لهم دور فعال ومباشر يسهم في سير العملية التعليمية والإدارية داخل المبنى المدرسي، وبالتالي هذا إنعكس على إستجابات أفراد العينة بالنسب العالية.

ومن خلال الجدول السابق نجد أن الأقل نسبة في المتوسط الحسابي من بين المؤشرات هو مؤشر رقم (32) والذي ينص على مدى توفر الكشف عن القوارض والحشرات الضارة ورش المبيدات الحشرية حيث يبلغ (3.23) من قبل البلديات المحيطة بالمدرسة، وهذا يعزى إلى قلة التكامل والشراكة بين المدرسة والبيئة وقصور في الربط بينها وبين ما يتعلمه الطالب في البيئة، وعدم تخصيص أنشطة للتفاعل والتواصل المباشر بالخدمات التي تقدمها مؤسسات البلديات الإقليمية. أيضا مؤشرات الأداء رقم (5) و (36) تحمل نفس المتوسطات الحسابية، فالمؤشر رقم (5) جاء في مجال الصحة المدرسية وينص على مدى توفر تحديث وتغيير بيانات السجلات الصحية سنويا بما يتناسب مع عدد المقعدين بالمدرسة والحالة الصحية للطلاب وتطوراتها، أما المؤشر رقم 36 فقد جاء في مجال البلديات والذي ينص على مدى توفر حصول طلاب نشاط الصحة المدرسية على ورش تدريبية صحية حول كيفية

التعامل واستغلال مخلفات البيئة وتوظيفها في الإطار التعليمي مرة في العام الدراسي من قبل مؤسسات البلدية القريبة، فكلما المؤشران يحملان نفس المتوسط الحسابي العالي (3.83) الذي يدل على إمكانية توفرهما في المقام الأول، وأيضا إتفاق في الإستجابات من قبل أفراد العينة، يدل على أن مؤشرات الأداء هذه متوفرة وبقوة في المجالات التابعة لها.

من ذلك نرى أن مفهوم المدرسة المجتمعية يتضح من خلال النسب المرتفعة التي تحملها مؤشرات الأداء التابعة لمجالات الشراكة مع المدرسة مما دعا إلى إبراز المفهوم ووضع بنود خاصة بمؤشرات قد تم التعرف عليها وعلى توفرها ليتم الأخذ بها والتعامل معها على أساس أنها أعمال خاصة بالمدرسة المجتمعية.

حيث لم تعد قضايا التعليم قاصرة على المتخصصين، بل أصبحت مسئولية قومية يتحملها الجميع من خلال إعلامهم بتلك القضايا وإتاحة الفرصة لمشاركتهم جميعا لإثراء المناخ المدرسي وترقيته لتجويد العملية التعليمية وإدارتها والوصول بالمدرسة للمجتمع، فخرجت هذه الدراسة بتحديد تعريف واضح للمدرسة المجتمعية والتحقق من توفر مؤشرات واضحة تعمل على تتبع الأداء الفعلي كمؤشرات مطبقة في المدرسة ومدى توافرها في مجالات ستة محددة وقد تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة وهي مجال الصحة المدرسية ومجال الأسرة / ولي الأمر ومجال الشرطة ومجال المحافظة على الأمن ومجال البلدية وأخيرا مجال المبادرات (القطاع الخاص).

فكانت الدراسة ثمار جهد وعمل لوضع مفهوم للمدرسة المجتمعية كمؤسسة تعليمية تقدم خدمات متكاملة للسكان المحيطين بها، وتسعى إلى إقامة علاقات وطيدة ومتكاملة مع المجتمع المحلي بكل أطرافه ومؤسساته المختلفة. بما يتناسب وطبيعة أدوار مدرسة الإمام جابر بن زيد ومع التوصل لمؤشرات للحكم على توافر وتطبيق للمفهوم بشكل دقيق وواضح فهذا سوف يجعل هذه الدراسة ونتائجها مأخوذة بعين الاعتبار في المجتمع العماني والعربي.

لم يعد تطوير التعليم مسئولية وزارة أو جهة متخصصة وإنما أصبح عملا قوميا يجب أن تشارك فيه كافة مؤسسات المجتمع وهيئاته وأفراده، حيث كانت هذه الدراسة والتي تعكس آمال الرأي العام وتطلعاته للمدرسة المجتمعية التي تأمل جميع المدارس لتحقيقها على الواقع، وإيماننا منا بأهمية البحث العلمي في نشر ثقافة المدرسة المجتمعية في الوسط التربوي ومؤسسات المجتمع والمؤسسات الأهلية للتعاون مع المدارس ومشاركتها أعمالها وبرامجها وفعاليتها مما يعد استثمارا لطاقات المجتمع وإمكاناته أفرادا ومؤسسات بما يحقق الخير للجميع.

من خلال العمل على هذه الدراسة برزت مساهمة المدرسة وتشجيعها للاستثمار في مجال التعليم والمشاركة في التنمية المستدامة في البلاد في جميع مجالات التنمية الشاملة من خلال تطبيق المدرسة المجتمعية بمفهومها

[6] الخطيب، أحمد (2006). إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الثانية، عالم الكتب الحديث: إربد.

[7] الغانم، عبد العزيز (1998). مجالس الآباء ودورها في مدارس التعليم العام بدولة الكويت. سلسلة الدراسات النفسية و التربوية (جامعة السلطان قابوس)، المجلد الثالث، العدد 4-2، 185-217.

[8] نصر، نوال (1992). التعاون بين المعلمين وأولياء الأمور لتربية طفل الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مصر. دراسات تربوية، المجلد السابع، العدد 40-43، 225-300.

[9] السبيعي، نورة؛ صادق، حصة. (1996). مجالس أولياء الأمور والمعلمين ومقومات فاعليتها التربوية في المرحلة الابتدائية بدولة قطر. المجلة التربوية (جامعة الكويت)، المجلد العاشر، العدد 39، 145.

[10] G Everson, Michelle & Garfield, Joan. (2008). An Innovative Approach to Teaching Online Statistics Courses. Technol. Innovations Stat. Educ.

[12] نورة خليفة السبيعي، حصة محمد صادق (2007). مجالس اولياء الامور والمعلمين ومقومات فاعليتها التربوية في المرحلة الابتدائية بدولة قطر: دراسة تقويمية.

[13] مرashedة، أسماء، وشطناوي، نواف. (2007). درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية من وجهة نظر مديري و مديرات المدارس الثانوية في محافظة إربد (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد

أ. المراجع الأجنبية

[11] Sheldon, S. B. (2002). Parents' social networks and beliefs as predictors of parent involvement. Elementary School Journal 102:301-316.

الصحيح وبمؤشرات تطبيقها التي تعود بالنفع لخدمة وتنمية البلاد. حيث جاءت الدراسة بتحديد مفهوم واضح للمدرسة المجتمعية ومجالاتها من الواقع والميدان والذي سيكون له الأثر الأكبر في المجتمع المحلي، فالمدارس التي تتيح فرصة الشراكة المجتمعية لأكثر عدد من أولياء الأمور والمجتمع المحلي ومؤسساته والمؤسسات الأهلية الكائنة فيه، لإثراء العملية التعليمية فإنها تستثمر جميع طاقاتها في البحث عن حلول للمشكلات التي تواجهها إيماناً منها بأن نجاح طلابها مسئولية مشتركة يشارك فيها شركاء التربية بأدوار هامة في دعم عملية تعليم الطلاب والارتقاء بهم.

5. التوصيات

- تعزيز ثقافة المدرسة المجتمعية من خلال الاعلام المحلي.
- ضرورة توجيه المديرية للمدارس إلى وضع أساس لتفعيل المدرسة المجتمعية والشراكة مع المجتمع بتشكيل "فريق الشراكة المجتمعية" في كل مدرسة، وتهيئة جو أفضل للتفاهم المتبادل بين أولياء الأمور والمعلمين فيما يتعلق بالطلبة وصفاتهم وشخصياتهم.
- عقد مشاغل ودورات للمعلمين حول أهمية مفهوم المدرسة المجتمعية.

المراجع

أ. المراجع العربية

[1] المدرع، سفر بن بخيت (2011). المدرسة المجتمعية ضرورة أم ترف، المجلد (1)، العدد (4)، نشرة المناهج والإشراف التربوي، السعودية.
[3] حيدر، نضال. التواصل بين الأسرة والمدرسة- خلفياته وانعكاساته. تم تنزيله بتاريخ 2008/11/7 من www9.qu.edu.qa/cedr/tfcc/akram
[4] ضحاوي، بيومي (2005). أدوار المدرسة الحديثة في التفاعل مع قضايا المجتمع والبيئة المحيطة، مجلة التربية والتنمية، العدد (3) : القاهرة.
[5] القرني، علي بن سعد (2002). إدارة العلاقات بين المدرسة والمجتمع رؤية مطورة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الإمارات.

ANALYTICAL STUDY OF THE REALITY OF COMMUNITY SCHOOL AND WAYS TO ACTIVATE IT

SULEIMAN SAUD AL-JABRI YOUSEF SALEM AL-MAHDHURI SABRI SALEM AL-SULAYMI

Directorate General of Education in Muscat Governorate, Ministry of Education, Sultanate of Oman.

ABSTRACT_ *The aim of the current research was to investigate the social perspective of Jaber Bin Zaid school. It was observed that there was no such definition in place, which had led to not having any indicators to follow. The current research used descriptive design where one questionnaire was developed. The questionnaire included all components related to social perspective. Then, different indicators were developed in regard for each component. The aim was to measure if these indicators are achieved in Jaber Bin Zaid. All teachers and admin staff (48) participated in this study by completing the questionnaire. The results demonstrated that the Jabir Bin Zaid had implemented the social perspective components. In addition, the indicators were achieved and can be used to guide future practices in this regard.*

KEYWORDS: *community school, School Performance, Social Partnership.*